انه الشعب الفلسطيني الذي بدأ يعي ذاته ووجوده ، الآن ... يا اسرائيل حذار ، ها هو الخطر ماثل أمامك ، يقف على أبوابك اذا لم تتراجعي ، انه ولادة أمة « الامة الفلسطينية » ليست أقل عددا منك »(٤٠).

واذا كان عام ١٩٧٠ قد شهد ـــ كما رأينا ـــ بلورة محددة لسياسة فرنسا المتوسطية وعلاقة هذه السياسة بالموقف من العرب ، فان نفس الشيء حدث بالنسبة لبلورة الاعتراف الفرنسي « بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين » كما طالب بها الاتحاد الديمقراطي للعمال الفرنسيين في البيان الذي أصدره في مؤتمره في أيار (مايو) ١٩٧٠(٤١)، والدعوة بالتالي الى حل المشكلة الفلسطينية بما يتفق مع هذه المصالح المشروعة ، كما جاء في بيان صدر عن محادثات الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ، في حزيران (يونيو) ١٩٧٠(٤٢). ولذلك لم تعد فرنسا تتحدث عن « لاجئين » فلسطينيين او على حد تعبير مندوبها في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠ عند مناقشتها لازمة الشرق الاوسط ورأي بلاده بالنسبة للتسوية العادلة « ... خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين لم يعد في مقدورنا أن نسميهم فقط باللاجئين الفلسطينيين ، والذين لديهم الحق في العودة الى ديارهم ، ليحيوا حياة مستقرة في ظروف عادية ، كما ان لديهم الحق في الكرامة ، وفي حرية تقرير مصيرهم »(٤٣).

ولكن كل هذه الآراء والافكار لم تجد صياغة محددة بوضوح قاطع الا في الوثيقة التي أقرتها دول السوق المشتركة في أيار (مايو) ١٩٧١ وحملت اسم وثيقة دول السوق المشتركة ، أو وثيقة شومان ، وزير خارجية فرنسا الذي وضع هذه الوثيقة ، والذي سعى ـــ تنفيذا لسياسة حكومته ـــ الى تجميع دول السوق حول سياسة موحدة تجاه المشاكل الدولية الكبرى ، وفي مقدمتها مشكلة الشرق الاوسط .

ما يعنينا هنا من هذه الوثيقة فقرتان : ● « ان حل القضية الفلسطينية يتوقف على الارادة الحرة للسكان المعنيين ، وعلى مواقف الدول العربية المعنية ، وحسب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ » ، ● « انشاء لجنة تضمن منح اللاجئين امكانية العودة الى البلاد أو التعويض والاستيطان في بلاد أخرى . وعند عودة اللاجئين الى اسرائيل يجب تنظيم مراقبة ودفع تعويضات موازية للاضرار مهما كان البديل الذي يختاره اللاجيء »(٤٤). كان هذا تغيرا حقيقيا في موقف فرنسا تجاه الفلسطينيين ، لم تكن تتحدث من قبل الا عن الاستيطان ، أما الآن فانها تتحدث عن حق العودة ، والتعويض . حتى ان الحكومة الفرنسية رأت ان مشروع الملك حسين الذي أعلنه في اذار (مارس) ١٩٧٣ ، غير كاف لحل « المشكلة الفلسطينية »(٤٥).

وقد ساعدت حرب تشرين (اكتوبر) في اضفاء مزيد من الوضوح والتحديد على هذا الاتجاه الفرنسي . فوسط نيران المعارك الحامية والتي لم تكن قد حسمت نتيجة الحرب لاي من الجانبين وان كانت بداياتها قد هزت مكانة اسرائيل العسكرية ـــ كان المكتب التنفيذي للحزب الاشتراكي ـــ المعروف بتعاطفه مع اسرائيل ـــ يتخذ قرارا يؤكد فيه على « وجود اسرائيل وحقها في الامن » كما يؤكد على حق الامة العربية الفلسطينية ، وذلك في ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣(٤٦). ويصرح ميتران زعيم هذا الحزب قائلا : « ان لاسرائيل الحق في أن تبقى ، ولكن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على جزء من أراضيهم القومية»(٤٧). ولا يجد كاتب صهيوني هو ريمون آرون، محيصا عن السير في هذا الاتجاه ، فيقول : « لا أعتقد ان هناك من يمكن أن يشك في أن الحل الشامل أو النهائي يتضمن جزءا خاصا بالفلسطينيين » . ويضيف : « في